

من وزير المالية  
إلى

873

08 ماي 2015

الموضوع : حول الضريبة على الأرباح الموزعة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية  
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 6 أفريل 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن إخضاع الأرباح الموزعة لخصم من المورد تحرري بنسبة 5% يطرح إشكالا بالنسبة إلى مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، حيث أدى ذلك إلى قيام المستثمرين ببيع كل السندات مباشرة قبل عملية التوزيع لتفادي الخصم من المورد بعنوان الأرباح الموزعة باعتبار أن القيمة الزائدة المحققة معفاة من الضريبة، الأمر الذي ينتج عنه إشكال سيولة. فطلبتم لهذه الاعتبارات إعفاء الأرباح الموزعة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من الخصم من المورد التحرري بنسبة 5%.

كما طلبتم تمكينكم من التصريح بالخصوم من المورد في إطار تصريح شهري جملي باعتبار تعدد المستفيدين من الأرباح الموزعة ومبالغها ضئيلة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن التشريع الجبائي الجاري به العمل لا يسمح بإعفاء الأرباح الموزعة من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية من الخصم من المورد التحرري بنسبة 5% المذكور أعلاه.

هذا ويمكن اعتماد تصريح شهري جملي للخصوم من المورد بعنوان الأرباح الموزعة مع العلم أنه يمكن مطالبتكم بقائمة مفصلة في الخصوم المذكورة عند الاقتضاء.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الحبيب العام الدراسات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حسيبة جراد اللواتي